فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

العدد ٢٤٢ - مارس ٢٠٠٣، ذو الحجة ١٤٢٣ / محرم ١٤٢٤ هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

الحرب المرفوضة ضد العراق قد تفتح باب التغيير في الخليج

القلق الذي يسود المنطقة هذه الايام تحسبا للحرب المزمعة ضد العراق أصبح عاملا أساسيا في تأجيل النقاشات حول ما يمكن عمله في المنطقة لتجنيبها مصائب الخلاف والاختلاف التي تؤدي الى التوتر وربما الى الحروب احيانا. هذا القلق يهيمن على الشارع الخليجي بشكل عام، يتساوى في ذلك الحكومات والشعوب. فبالرغم من ان هذه الحكومات اصبحت جزءا من مشروع الحرب بتقديم التسهيلات للقوات الامريكية والبريطانية، فانها، في الوقت نفسه، تعلم ان الحقبة التي تعقب الحرب لن تكون كالايام الخوالي، وان عليها ان تقدم مبادرات جدّيّة للاصلاح الداخلي والالتحاق بالركب الانساني في مجال الحريات والحقوق الاساسية للشعوب.

في البداية تجدر الاشارة الى ان نظام صدام حسين لم يترك له اصدقاء، وبالتالي فسقوطه لن يأسف عليه احد داخل العراق او خارجه. ولكن هناك اختلاف واسع حول الحرب واهدافها والجهة المتحمسة لها وهي الولايات المتحدة الامريكية. ولم يعد خافيا الدور الاسرائيلي في الاثارة والتحريض باتجاه الحرب، ليس ضد العراق فحسب، بل ضد العالم الاسلامي عموما. ولا يخفي الاسرائيليون اجندتهم هذه، فهم يطالبون علنا بتوسيع رقعة الحرب لتشمل ايران وسوريا وغيرهما، ويوجهون عناصرهم في الاعلام الغربي لمواصلة التحريض وتشويش الحقائق. ولذلك اصبح هناك رأي عام عربي واسلامي ضد الحرب، ليس حبا في صدام حسين ونظامه، بل تعبيرا عن رفض السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، وهي السياسة التي تهدف لحماية قوات الاحتلال الاسرائيلية برغم انتهاكاتها المتواصلة للقرارات الدولية التي صدرت بحقها منذ العام ١٩٦٧ وامتلاكها اسلحة الدمار الشامل على نطاق واسع، واحتلال اراضي الغير بالقوة وبناء المستوطنات وانتهاكاتها الواسعة لحقوق الانسان. اما نظام صدام حسين فقد مارس الاستبداد والقمع وانتهاك حقوق الانسان على نطاق لم يحدث مثله الا في حالات نادرة، فأعدم عشرات الآلاف واغتال العلماء والفقهاء وشرّد الملايين من اوطانهم، وشن حربين مدمرتين على جيرانه في غضون عشرة اعوام، وساهم في ايصال الوضع العربي الى ما وصل اليه من تداع وضعف. وبالتالي فسقوطه مطلب لا يختلف عليه الكثيرون.

الحكومات الخليجية من جانبها تدرك معنى قيام نظام ديمقراطي تعددي في العراق، وهي التي رفضت، طوال العقود السابقة، الانفتاح والتطور والاصلاح السياسي. فهي تعلم ان رياح التغيير التي هبّت على العالم في الثمانينات أصبحت تهدد المنطقة وتطالب اهلها بمواكبة التطور الانساني في مجال الحريات والديمقراطية والاصلاح. لقد كان حريا بهذه الحكومات ان تبادر بخطوات اصلاحية جدّية بعد حرب الخليج الثانية، ولكن عقليتها المتخلفة منعتها من القيام بذلك. وكل ما قامت به السعودية والبحرين مثلا اقتصر على تشكيل مجالس شورى غير ذات جدوى. وفشلت تلك المحاولة الهزيلة في احتواء المطالبة الشعبية بالاصلاح السياسي. وحدثت في البحرين انتفاضة شعبية شاملة كادت تؤدي الى تغير حقيقي في البلاد، فسارع الحاكم الحالي لاحتواء تلك الانتفاضة بالالتفاف على المطالب الشعبية والعمل لاحداث تغييرات جذرية تهدف لمنع تكرر الانتفاضات ضد نظام الحكم. وبدلا من استقرار الوضع اصبح الوضع مهيّأ لتحرك سياسي اوسع في المستقبل غير البعيد يستهدف اسقاط دستور الملك ومجالسه ودستوره غير الشرعي. لقد كان هناك ادراك لدى الحكومات بالتغير المتوقع في العراق، وآثاره على المنطقة، ولكنها تلكأت في الاصلاح والتطوير، فأصبحت عروشها مهددة بشكل جدي. اذ ليس من المعقول بقاء انظمة ترفض انماط الحكم الحديثة وتصر على ما وثته من انظمة حكم بالية لا تؤمن بالحريات العامة ولا المشاركة الشعبية في ادارة شؤون بلدانها ولا الممارسة الديمقراطية التي تسمح بالتعددية والتداول على السلطة.

ومهما كان التغيير المرتقب في العراق فلا يمكن ان يأتي بوضع أسوأ من الوضع الذي عاشته بلاد الرافدين منذ اربعة عقود. فهو نظام صاغته بريطانيا في العشرينات من القرن الماضي وأصرّت على دعمه والدفاع عنه برغم مغايرته لمنطق الواقع والعدالة والديمقراطية. فحكم الاقلية للاكثرية حالة شاذة لا يمكن ان تبقى الى الابد. فقد دعمت نظام الاقلية العنصرية في جنوب أفريقيا اكثر من ثمانين عاما، ولكن ارادة الشعب اسقطته واقامت مكانه نظاما يعتمد مبدأ «صوت لكل مواطن». ودعمت حكم الاقلية في العراق فترة مماثلة، واصبح من غير الممكن التشبث بتلك الصيغة في عالم ينادي بالديمقراطية على اسس عديدة منها حق الشعوب في تقرير مصيرها واقامة انظمة حكمها على اساس «لكل مواطن صوت» واقرار مبدأ التعددية السياسية وتداول السلطة. كما دعمت بريطانيا حكم الاقلية في دول الخليج، وذلك بدعم العائلات الحاكمة وحمايتها امام التحديات التي واجهتها. والبحرين مثال صارخ على السياسة البريطانية التي دعمت حكم الاقلية واضطهاد الاكثرية. فاذا سقط نظام الحكم في العراق وقام مكانه نظام تعددي ديمقراطي، فان الوضع في البحرين لا يمكن ان يبقى قائما على الاسس السابقة. ولذلك بادر الشيخ حمد لاحداث تغيير سكاني رهيب لالغاء مقولة حكم الاقلية للاغلبية. ولكي يحقق ذلك سمح بشيء من الحرية المحدودة التي لا تؤثر على مشروعه. واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية جادة في بعض مقولاتها بشأن الاصلاح السياسي في العراق، فسوف تكون محاصرة بالمطالب التي تدعو الى اصلاح سياسي في منطقة الخليج. واذا كانت واشنطن جادة في مقولة «الشراكة الديمقراطية» مع العالم فلن تجد مجالا للتملص من مسؤولية تشجيع الممارسات الديمقراطية والوقوف ضد الاستبداد. وهذا يعني تغيرا جوهريا في السياسة الامريكية الخارجية التي وقفت طوال العقود الماضية مع الانظمة الديكتاتورية والعسكرية في اغلب مناطق العالم، ودعمت الانقلابات ضد الانظمة الديمقراطية.

وكما يقال، فرب ضارة نافعة. ففي الوقت الذي لا نوافق فيه على مبدأ الحرب ضد العراق، مؤكدين على دور الامم المتحدة في التعاطي مع القضية العراقية، فاننا نطالب المجتمع الدولي باعادة النظر في طريقة تعامله مع انظمة الحكم بمنطقة الخليج، وهي الانظمة التي ما تزال تعارض الحرية والديمقراطية وتسعى لتكميم الافواه بأموال النفط وشراء الضمائر والاقلام بتأميم وسائل الاعلام وتقييد الحريات. فليس مقبولا استمرار حكم العوائل بالشكل الذي هي عليه، من حيث الاستحواذ الكامل على السلطة ومضايقة المواطنين في ارزاقهم، ورفض مبدأ الشراكة السياسية والديمقراطية والتداول على السطة والمحاسبة والمراقبة من قبل ممثلين منتخبين من الشعوب. ان اي تغيير ايجابي في العراق سوف يكون له انعكاس ايجابي في المنطقة، فشعب العراق الذي كان ضحية التحالف الغربي مع نظام صدام حسين طوال العشرين عاما التي سبقت اجتياح الكويت، لن يقبل بشيء أقل من استعادة كامل حريته واختيار نظام الحكم الذي يناسبه في اطار نظام تعددي ديمقراطي دستوري. فاذا حدث ذلك فسوف يكون قد حصد من الحرب الشريرة شيئا من الخير، وسوف تكون منطقة الخليج بانتظار انفراج سياسي حقيقي يختلف جوهريا عن تلاعب الحكومات كما فعل نظام الحكم في البحرين.

هل يستطيع الملك مسك العصا من النصف

إن المتتبع لما يسمى بالمشروع الإصلاحي في مملكة البحرين منذ إقراره من قبل الملك والسلطة الحاكمة وتدشينه بالتصويت على الميثاق من قبل الشعب، يرى مدى التخبط في إصدار حزمة القرارات والمراسيم التي صدرت ومست الأسس الديمقراطية المعمول بها في مختلف دول العالم العريقة، وما الانقلاب على الدستور الشرعي (دستور ٧٣) ومكتسباته إلا أحد البنود المصادرة لآمال وتطلعات شعب البحرين. كما أن هذه المراسيم صدرت من جانب واحد فقط ولم يتم إشراك الشعب في صياغتها أو مناقشتها من خلال قبة البرلمان الحقيقي أو الرجوع إلى القوى السياسة ممثلي الشعب كما هو الحال أثناء المصادقة على الميثاق وإصدار التطمينات عندما أرادا إنجاح التصويت عليه.

الأسباب كما يراها المحللون تكمن في أن هناك قوتان ملتزمتان في الأهداف مختلفتان في التفاصيل والتوجهات، وهما قوة العم العزيز الذي يرى بأن النهج الجديد والانفتاح المنشود يجب أن يكون مقنناً إلى حد ما في تسيير أمور المملكة بحيث يتطلب مسايرة القوى السياسية الفاعلة بقليل من الشفافية في وقت ما وتهميشها في مواقع أخرى. وكذلك التركيز والإيحاء على إنجاح توجه الحكومة بالنسبة للخدمات التي تقدمها السلطة التنفيذية للشعب وإبرازها بأنها هي المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد في البلد بعيدة عن الحراك السياسي المتمثل في قوى المعارضة ومؤكداً بأن خط الماضي هو الأصلح وإمكانية فرضه على الشعب بقوة القانون هو الأنسب. وما أحداث شارع المعارض إلا أحدى الأدلة لإثبات النوايا المستقبلية لهذه الرؤية. أما القوة الأخرى فهي متمثلة في سلطة الملك وتوجهه الجديد القديم الذي يرى بأن الحراك السياسي في هذا العصر هو ديمومة تطور الاقتصاد في المملكة، لقراءته الصحيحة إلى حد ما لتاريخ البلد وأفرازات أحداث التسعينات وهو يريد تدشين عهده الجديد بقدر ما لحقوق الإنسان لمواكبة العصر الحديث. وهذا يترتب عليه مسايرة القوى السياسية بمسك العصا من النصف وذلك يتمثل في عدم مجاهرته بمعارضة نهج العم العزيز وإرضاء الحرس القديم في نفس الوقت اللعب على حبل المعارضة بالتأكيد على أن الماضي أصبح تاريخاً ونحن أبناء اليوم وذلك لما للقوى السياسية في المملكة من ثقل وفاعلية وثقة يمكنها تحريك الشارع السياسي في أي وقت تشاء وعليه يمكنه تمرير مخططاته من خلالها. السؤال الذي يطرح نفسه هل باستطاعة الملك أن يحافظ على توازن القوى ويمسك العصا من النصف بحيث لا تميل إلى !

احد الأطراف؟ في اعتقادي أن الملك ربما ينجح في توجهه ومخططه لفترة من الزمن، لكن لا يمكن أن يستمر على نفس النهج لعدة سنوات قادمة وذلك كما نعلم بأن هناك متغيرات إقليمية وشيكة الحدوث قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على سياسة دول المنطقة وقد تكون أحد العراقيل والمفاجأة التي لا بد له أن يأخذها في الحسبان إذا ما أراد أن يستمر لمدة أطول في مسك العصا من النصف.

الحكومة تمنع عقد موتمر حقوقي عربي

أكد السيد عبدالهادي الخواجة، مركز حقوق الإنسان أن سفارة البحرين في القاهرة أبلغت "البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان" اعتذار الجهة المعنية في البحرين عن استضافة مؤتمر عن تداعيات حوادث سبتمبر على حقوق الإنسان العربي.وكان البرنامج العربي – وهو منظمة إقليمية مركزها القاهرة – قد اتفق مع "مركز البحرين لحقوق الإنسان على تنظيم المؤتمر مطلع مارس الجاري في البحرين، وأضاف الخواجة: "على إثر ذلك تم حجز مكان عقد المؤتمر والفندق الذي سننزل.فيه الضيوف القادمين من خارج البحرين، وتم إعداد الدعوات لرؤساء الجمعيات والشخصيات المهمة في البحرين بانتظار موافقة السلطات البحرينية على عقد المؤتمر، ولكن الرد جاء على غير المتوقع ومخيبا للآمال". وقال: "تعتبر هذه هي المرة الأولى خلال العامين الماضيين التي ترفض فيها السلطات البحرينية عقد مؤتمر أو نشاط يرتبط بحقوق الإنسان. فالرفض لم يكن متوقعا، ولم توضح سفارة المملكة في ردها على "البرنامج العربي" الأسباب التي دعت إلى رفض انعقاد المؤتمر، ولكن يعتقد أن الرفض يعود الى موضوع المؤتمر وحوادث ١١ سبتمبر وما قامت به الولايات المتحدة من أعمال منافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي والإسلامي وعلى شعوبه، كما ان الحرب المقبلة التي ستشنها الولايات المتحدة على العراق قد تكون سببا أساسيا في رفض المملكة لإقامة المؤتمر"

بيان مشترك بشأن اصدار الحكومة قرارات وتعاميم تتعارض مع الحقوق

لاحظت الجمعيات السياسة الموقعة على هذا البيان ، قيام الحكومة في الفترة الاخيرة باصدار القرارات والتعاميم التي لا تنسجم مع المرحلة السياسية الراهنة التي تمر بها البلاد.

فقد اصدر سعادة السيد جواد العريض وزير العدل القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ بشأن تخويل اعضاء جهاز الامن الوطني (الاستخبارات سابقا) صفة مأموري الضبط القضائي والذي صدر في العاشر من فبراير ٢٠٠٣، أي قبل ايام من الاعلان عن اكتشاف واعتقال المواطنين الخمسة الذين اتهموا بتشكيل "خلية ارهابية" وتم نشر اسمائهم وصورهم في الصحف المحلية. واعلن الجهاز المذكور بانهم كانوا ينوون الاضرار بالمصالح العامة والخاصة وذلك قبل ان يصدر حكم القضاء.

ان هذا القرار يشكل انتقاصا لتوجهات الاصلاح في منح السلطة القضائية المزيد من الصلاحيات وتعارض واضح لمبدأ فصل السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية ، حيث اعطي للجهاز الامني المذكور صلاحيات هي من صلب صلاحيات السلطة القضائية وبالتحديد النيابة العامة، الامر الذي يدفعنا الى مطالبة السلطة التنفيذية بالابتعاد عن عقلية العهد السابق بعدم اطلاق العنان لاجهزتها الامنية بالتدخل في امور لا تخصها ولا تعزز الجهود التي تبذلها مؤسسات المجتمع المدني التي برزت ادوارها بشكل جلي كسلطة خامسة في المجتمعات ذات الديمقراطيات العريقة التي تحترم القانون ودولة المؤسسات وفصل السلطات وتهدف الى تعزيز قيم وثقافة الديمقراطية.

كما اصدر ديوان الخدمة المدنية تعميما اداريا رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ تضمن تفسيرا تعسفيا للمادة العاشرة من قانون النقابات العمالية ، حيث تم في ضوئه منع تشكيل النقابات في القطاع الحكومي ليؤسس ذلك تراجعا كبيرا في الحقوق المدنية وبالاخص الحق في تشكيل النقابات العمالية دون تمييز بين العمال والموظفين في القطاعين العام والخاص ، وهو ما يتعارض مع الدستور وميثاق العمل الوطني ومع كافة الاتفاقيات العربية والدولية الصادرة عن منظمتي العمل العربية والدولية والخاصة بحق تشكيل وتنظيم النقابات ولا تنسجم ومع الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية في تعزيز الاعلان الصادر عنها والخاص بالمباديء والحقوق الاساسية في العمل والتي صوتت عليها مملكة البحرين كعضو في المنظمة ملزمة باحترام هذه المباديء وتعزيزها في المجتمع حتى وان لم تصدق على الاتفاقيات ذات العلاقة بالحريات النقابية والمفاوضة الجماعية . كما مثل مضمون هذا التعميم انتقاصا لمساحة الحرية والديمقراطية التي تنشدها بلادنا ، باعتبار ان التعميم المذكور لم يراعي غياب النقابات العمالية القطاعية التي بدونها لا يمكن تفسير المادة (١٠) من قانون النقابات العمالية حسب ما ورد في التعميم ، هذا فضلا عن عدم النظر الى روح القانون وشموليته والالتزام بمبدأ التوسع في الحريات لا تقليصها بما فيها حرية تشكيل النقابات العمالية في القطاع الحكومي.

لقد كنا نتوقع من الحكومة اقتراحا بتعديل بعض مواد قانون النقابات العمالية لتعطي المزيد من حرية تكوين النقابات ولتعطي للشعب انموذجا في حرصها على توسيع مساحات الديمقراطية والحرية وتنظيم قوى وشرائح المجتمع في اطر قانونية ومؤسساتية تمكنها من الدفاع عن مصالحها وتتفاعل مع باقي اطراف الانتاج في انجاح سياسات التنمية المنشودة ، لا ان تقوم بالبحث عن الثغرات غير المقصودة في القوانين لتقليص مساحة الحريات العامة.

ان الجمعيات السياسية الموقعة على هذا البيان تدعو الحكومة بان تشارك مؤسسات المجتمع المدني في جهودها نحو تعزيز دولة القانون والمؤسسات وتوسيع مساحة الحريات وفصل السلطات وان تتعاون معها في تحقيق ذلك وصولا الى تلاحم كافة القوى الاجتماعية وقوى الشعب والحكم ، وتدعو الاجهزة الرسمية المعنية بدعم توجهات الاتحاد العام لعمال البحرين في انجاز مهمته الوطنية في الاشراف على تشكيل النقابات العمالية في القطاعين العام والخاص تمهيدا لتأسيس الاتحاد العمالي المنشود الذي سيكون رافدا قويا لتمثيل وتاطير الطبقة العاملة البحرينية امام اطراف الانتاج الاخرى وعلى الصعيدين العربي والدولي مما يؤسس الارضية الصحيحة لاستقرار علاقات العمل وزيادة الانتاجية والدفاع عن المصلحة العامة للعمال. في ظل الظروف السياسية والعسكرية العالمية والعربية التي تخيم على منطقتنا من جراء اصرار الولايات المتحدة الامريكية على شن عدوانها على العراق والسيطرة على مقدرات امتنا النفطية والاقتصادية والعسكرية والبشرية وتمرير المخططات الصهيونية في فلسطين السليبة ، ندعو الحكومة الى تعزيز الوحدة الوطنية الداخلية عبر توسيع مساحة الحريات والحقوق ودولة القانون والمؤسسات واعطاء مؤسسات المجتمع المدني بما فيها النقابات المزيد من الادوار حيث ان تحقيق ذلك هو السبيل لافشال اية محاولات لاضعاف وحدتنا واستغلال بعض القوى لهذه الظروف الدولية في ارجاع الوطن الى عهده السابق الذي غابت عنه جملة من الحقوق والحريات وقيم العدالة.

٢٦ فبراير ٢٠٠٣

جمعية العمل الوطني الديمقراطي

جمعية الوفاق الوطني الاسلامية

جمعية التجمع القومي الديمقراطي

جمعية العمل الاسلامي

١٤ فبراير: ذكرى ابتهاج للحكم وحزن للشعب

نبارك لشعبنا الكريم عيد الاضحى الأغر، داعين الله سبحانه وتعالى ان يجعله مناسبة سعيدة تحقق وحدة الامة وعطاءها وتجديد التزامها بمبادئها وانتمائه للاسلام. انها حقا لمناسبة تعيد لهذا الشعب شيئا من تاريخه الحافل بالعطاء والتضحية على طريق الحق والحرية والحياة الكريمة.

تتزامن المناسبة هذا العام مع الذكرى الثانية للتصويت على الميثاق الذي طرحه الحاكم والذكرى الاولى على القرار الملكي المشؤوم بالغاء دستور البلاد الشرعي.

وفي الوقت الذي يحق لنا الابتهاج بعيد الاضحى المبارك فان الشعور بالخديعة والمكر اللذين مارسهما النظام ضد ابناء هذه الارض يحول دون ذلك. فكيف تبتسم الشفاه والقلب يعلم ان حاكميه استغفلوه واستدرجوه وتذاكوا عليه ليقرّ وثيقة تسلبه ما يملك من حرية وحقوق؟ فالميثاق الذي استند اليه الشيخ حمد عندما ألغى دستور البلاد الشرعي ليست الوثيقة التي أقرّها شعب البحرين في ١٤ فبراير ٢٠٠١. ومجموعة القوانين التي صاغها بالدرزيا لتلائم مقاسه الشخصي وأعلن عنها بعد ذلك بعام كامل ليست الدستور الذي أقرّه المجلس التأسيسي في ١٩٧٣ بتوافق مع العائلة الحاكمة. فأي شعب في الدنيا يوقع قرارا يسلبه حقوقه وحريته؟ وأي برلمان هذا الذي ينتخبه المواطنون ليكون اداة لاقرار قرارات رئيس الوزراء المسؤول المباشر عن الحقبة السوداء بما فيها من تعذيب وقتل وفساد مالي واداري؟ هل قدم شعب البحرين خلال ربع قرن متواصلة من النضال ما قدم من تضحيات من اجل تحويل البحرين الى مملكة مستبدّة بعنوان الاصلاح والديمقراطية؟ أين ذهبت الوعود والضمانات التي قدمها الشيخ حمد ونجله والشيخ عبد الله بن خالد قبيل اقرار الميثاق؟ وهل يثق الشعب بعد اليوم في حكم يمارس هذه الاساليب غير الشريفة لتحقيق ما يريد؟ وهل ما اعلنه الشيخ حمد العام الماضي من قوانين في شكل دستور يتوفر على ما يجعله ملزما للمواطنين؟

اننا نؤكد هنا ان الميثاق الذي اعتمده الشيخ حمد لالغاء دستور البلاد الشرعي يختلف في اهم بنوده عما أقرّه الشعب، وبالتالي فأي اجراء ناجم عن ذلك الميثاق اصبح لاغيا. وعليه فالدستور الذي فرضه الحكم على الشعب يعتبر لاغيا ايضا ولا يمتلك شيئا من الشرعية، فهو تعبير عن ارادة الحاكم ويتجاهل ارادة المحكومين. فأية ديمقراطية هذه؟ كما ان قرار تغيير التركيبة السكانية هو الآخر لا يقف على ارضية قانونية او دستورية، وبالتالي فما يقوم به الحكم منذ بضع سنوات من استقدام للاجانب وتجنيس سياسي يعتبر جريمة كبيرة لانها تستهدف تغيير التركيبة الثقافية والهوية الدينية والعرقية للبلاد لاهداف سياسية تتعلق بأطماع العائلة الحاكمة وخططها المستقبلية.

بهذه المناسبة نود طرح اولويات المعارضة في ما يلي:

١ – العمل الحثيث لاسقاط دستور الملك بكل الوسائل القانونية المشروعة ووسائل الاحتجاج السلمية داخل البلاد وخارجها.

٢ – كشف النمط الجديد من الاستبداد السياسي المقنّن من خلال تجربة العامين الماضيين وتصحيح الانطباع في اذهان العالم ازاء ما يجري في البحرين.

٣ – اعتبار الميثاق الذي استند عليه الحكم في اجراءاته السياسية والدستورية اللاحقة لاغيا وغير ملزم في ضوء تخلي الحكم عن الالتزامات والضمانات التي قدمها قبيل التصويت على الميثاق.

٤ – التعاطي الجدي مع الملفات الساخنة وفي مقدمتها التجنيس السياسي الاجرامي والبطالة وملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب من خلال نصوص دستور البلاد الشرعي للعام ١٩٧٣ والاتفاقات والمعاهدات الدولية ومنها الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وقوانين منظمة العمل الدولية والمعاهدات الدولية الخاصة بمناهضة التمييز الديني والعرقي.

٥ – وقف وسائل تطبيع العلاقة بين الشعب ورموز الحكم، خصوصا اركان الحقبة السوداء ومهندسي سياسات التعذيب ومرتكبي جرائمه، وتكثيف الجهود لملاحقة اصحاب المناصب العليا منهم قضائيا وقانونيا.

٦ – صياغة معارضة سلمية متحضرة تعتمد الوسائل السلمية المتاحة مثل العصيان المدني والاحتجاجات السلمية والاضرابات والاصدارات المنتظمة.

٧ – تكريس ثقافة سياسية جديدة تتعاطى مع الحكم وفق ما هو معمول به في المجتمعات المتقدمة، ابتداء بانتخاب الحكومة ومحاسبتها واقامة حكم القانون ومواجهة العقلية التي تعتبر الحكم حقا وراثيا وتلغي الحقوق الطبيعية والقانونية للناس وتصر على التعامل معهم بمنطق الهبات والمنح والمكرمات.

٨ – تأكيد ثقافة المواطنة الصالحة المحكومة بالقانون وفق المعايير الدولية والاطر الاسلامية، وتعميق ثقافة الانتماء للوطن وخدمته واعمار الارض ووعي مفاهيم حقوق الانسان والممارسة الديمقراطية، ومواجهة الجهل والتجهيل والامية والاستبداد بالوسائل السلمية المتاحة.

لتكن هذه المناسبة منطلقا لمعارضة متحضرة فاعلة، ولترتفع الاصوات الرافضة للاستبداد المقنّن والتجنيس السياسي المنظم ومصادرة الحقوق الدستورية، وحماية المجرمين خصوصا من مارس التعذيب.

مسيرة طلابية بجامعة البحرين

انطلقت صباح الاربعاء ٢٠٠٣/٢/٢٦ م في حرم جامعة البحرين مسيرة طلابية حاشدة تُطالب بإغلاق القواعد الأميركية في البحرين وتُندِّد بسياسة الحرب المعلنة ضد العراق والمنطقة . وقد اعتصم قرابة ثلاثة آلاف من طلبة الجامعة في حرمها الكائن في الصخير وتحرّكوا في مسيرة دارت حول مباني الجامعة رافعين شعارات ولافتات تُطالب بإغلاق السفارة الأميركية في البحرين وإجلاء قواتها قواعدها العسكرية من البحرين .

هذه المسيرة الطلابية تأتي في سياق التحركات الطلابية والأهلية الواسعة التي تُعدّ هذه الأيام في البحرين للتعبير عن رفض الشعب البحريني للسياسة الأميركية في المنطقة. وقد لوحظ تواجد كثيف لرجال أمن الجامعة والداخلية الذين حرصوا على تصوير المسيرة الطلابية وتسجيل شعاراتها.

وقد سعتْ إدارة الجامعة قُبيل إنطلاق المسيرة إلى تطويقها عبر الاتصال بمنظمي المسيرة وتبليغهم ببعض التعليمات إلا أنها لم تجد تجاوباً ، غير أن مسؤولي الجامعة لم يُبدوا اعتراضاً على مجريات المسيرة وحرص كبار المسؤولين على التواجد ومراقبة المسيرة وشعاراتها التي لم تكن متوقعة من قِبل إدارة الجامعة .

وفي نهاية المسيرة تُلي بيان باسم طلبة الجامعة أشار إلى «الشعور بالإحباط من تعامل الأنظمة الحاكمة الخجول مع سياسة الهيمنة الأميركية» واعتبر أن «وجود القواعد الأميركية في المنطقة العربية دليل على أن الأنظمة العربية لازالت مرهونة بيد الإدارة الأميركية» ، وطالب البيان بضرورة إغلاق القواعد العسكرية الأميركية في البحرين معتبراً إياها «علامة على الخزي الأميركي في البحرين». وناشد الطلبة ملك البلاد " بإغلاق هذه القواعد وإخلائها، معتبرين أنّ هذه الخطوة «هي الكفيلة بإرغام الإدارة الأميركية على التخلي عن سياستها الاستعمارية» ومؤكدين على «أن طلبة الجامعة سيواصلون مع شعب البحرين إعلان الرفض لإدارة الحرب الأمريكية وإعلان الموت لها حتى رحليها عن صدور الشعوب المستضعفة».

بيان اهالي المحكومين في قضية شارع المعارض

في إثر صدور احكام جائرة بحق عدد من الشباب المغرر بهم في حادثة شارع المعارض اعتصم في ١٨ فبراير عدد من اهاليهم امام وزارة العدل احتجاجا على الاحكام الصادرة بحق ابنائهم. وفي نهاية الاعتصام اصدروا البيان التالي:

نحن اهالي المحكومين في ما يسمى باحداث شارع المعارض. نحن الآباء الذين اصابتهم الصدمة والامهات اللاتي اصبحن كالثكالى. فقد حكم على ابنائنا وهم في ريعان الشباب ان يكونوا مجرمين. وان يقضوا عام او اثنين خلف القضبان بدل ان يكونوا في الجامعات وبين اقرانهم واحضان اهاليهم. لقد وقعت تجاوزات واضرار في شارع المعارض، ولكن ان يكون فلذات اكبادنا – وهم نفر قليل من بين أكثر من الف متهم هم كبش الفداء لحفظ هيبة الدولة امام شغب المراهقين فهذا ما لا يمكن ان يرضي الله او يرضي ملك البلاد الذي اثبت في اكثر من موقف انه اب عطوف على ابنائه.

ان الاحكام التي صدرت بحق ابناءنا جاءت شديدة القسوة بحق من ساهم فعلا في رمي الحجارة او التكسير. وهي جائرة على الابرياء الذين ساقهم حظهم العاثر الى مكان الاحداث، ليكونوا ضحايا لقانون العقوبات الذي يخالف العقل والدين ومقاييس حقوق الانسان. وليكونوا ضحايا لاجواء التوتر السياسي واثبات القوة. وضحايا لنظام قضائي يحكم على المتهمين بشكل جماعي باقصى احتمالات الجرم، ويعطي كل الاعتبار لاعترافات تم انتزاع معظمها بالترهيب والمخادعة. قضاء يثمن شهادات مفردة مبهمة ومتضاربة من نفر من رجال الامن الذين لا يملكون الا ان يدلوا بما طلب منهم ان يدلوا به. في حين لا يتم الاعتناء بالاطلاع على المرافعات المكتوبة التي تقدم بها المحامون الذين لم يتمالكوا انفسهم من هول المفاجأة لدى صدور الاحكام، ووجدوا ان الاحكام جاءت مستعجلة، وربما معدة مسبقا، وهي ابعد من ان تكون احكام قضائية صرفة تعتمد الادلة والقرائن والشهادات الصحيحة.

نعم، سنتقدم بطلب الاستئناف ضد هذه الاحكام القاسية والجائرة. ولكننا نتقدم قبل ذلك الى بارئ الخلائق الجبار القادر والرحمن الرحيم، ان يرشد القضاة الى اقصى درجات العدل والانصاف والرحمة، وأن يرأف بنا وبأبنائنا الشباب، ويستجيب لدعوات الامهات المصابات في ابنائهن، وينزل بركته العاجلة بتدخل من ملك البلاد بعفو عن المحكومين والمتهمين في هذه القضية، يكون فيه انصاف للأبرياء، وتجاوز عن سيئة المسيئ. ومن كان منا بلا خطيئة فليرجم هؤلاء الشباب بحجر. ولله الامر من قبل ومن بعد.

لجنة اهالي المحكومين
في احداث شارع المعارض

بيان طلبة كلية الحقوق حول التخريبات الدستورية

إن كل التطورات التشريعية التي حصلت في البلاد منذ الاستفتاء على ميثاق العمل الوطني مرورا بإصدار الدستور الجديد وما تبعه من مراسيم بقوانين يحتم علينا نحن طلبة كلية الحقوق بجامعة البحرين إن يكون لنا رأى في كل هذه التغيرات. وإننا في الوقت الذي نثمن فيه عاليا خطوات جلالة الملك المتمثلة في إلغاء المرسوم بقانون بشان تدابير أمن الدولة وإلغاء محكمة أمن الدولة وما تبع ذلك من الإفراج عن الموقوفين والمسجونين في قضايا سياسية والسماح بإنشاء الجمعيات السياسية والنقابات ، إلا أننا ننظر بقلق وخوف شديدين إزاء التغييرات الدستورية التي حصلت دون الرجوع إلى الشعب وهو مصدر السلطات وفقا للمبادئ التي تحكم الأنظمة الديمقراطية .

إن فقه القانون الدستوري مجمع على أن أي تعديل دستوري لابد أن يتم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في الدستور نفسه وان سلطات الدولة ملزمة بما يقرره الدستور في هذا الشان ، فضلا عن أن الفقه الدستوري مستقر على أن النصوص الدستورية هي التي تحدد الجهة المختصة بالتعديل ونطاق التعديل وهي نصوص ملزمة يترتب على مخالفتها انعدام دستورية التعديلات وافتقادها إلى أي سند قانوني .

وبالنظر إلى الآلية التي صدر بها الدستور الجديد(دستور ٢٠٠٢) نجد بأنها آلية مخالفة تماما للإجراءات المنصوص عليها في دستور ١٩٧٣العقدي، فضلا عن مخالفتها لكل المبادئ والأعراف الدستورية المعمول بها في الديمقراطيات العريقة ، إذ أن الأحكام التي قررها الدستور الجديد ترتب عليها الانتقاص بدرجة كبيرة من الحقوق الدستورية التي قررها دستور ١٩٧٣ لشعب البحرين . ولابد لنا في هذا المقام إلا أن نناشد جلالة الملك بضرورة المبادرة باتخاذ ما من شانه معالجة المسالة الدستورية في البلاد بما يؤدي إلى التوافق عليها تعزيزا لأركان المشروع الإصلاحي الذي أطلقه جلالته.

كما أننا نثمن الدراسة التي قام بها مجموعة من المحامين البحرينيين بعنوان (الرأي في المسالة الدستورية) والتي ساهمت في نشر الوعي القانوني وفي توعية الشعب بحقوقه الدستورية ، كما نثمن مواقف كافة المنظمات والهيئات التي عبرت عن عدم قبولها بما تعرضت له حقوق شعب البحرين الدستورية من انتقاص معربين عن أملنا في أن ينعم وطننا العزيز بالمزيد من أجواء الحرية والديمقراطية والعدالة الشاملة والاستقرار وان يعيش حياة دستورية قائمة على دستور يتم التوافق عليه بين الحاكم والمحكوم .

مجموعة من طلاب وطالبات
كلية الحقوق بجامعة البحرين
١٤-٢-٢٠٠٣م

ابتهالات في مملكة الصمت

خذ دستورك وارحل — تغتال الثوار
فهنا لا يبقى غير الاحرار — حلمٌ؟ ما أزعجه حلما
واحمل معك الميثاق — ما أثقله كابوسا
ونهج التخريب — فوق صدور مثقلة بالافكار
وكل اساليب التضليل — قل لي يا من تمشي ثملا
توار عن الانظار — ترقص زهوا،
نضب البحر اللجّيّ — تتهادى في الدرب
وعين عذاري — بلا قلب ترتشف النخب
وينابيع الخير — وتأبى الا الاستكبار
وماء الامطار — يا مرتزقا، عبدا مأمورا
قلت لنا اصلاحا — هل تعرف كيف يموت القلب
صدقنا قولك — ويحيا المرء بلا وزن
ما أسذجنا — لا ظهر له الا الاشرار؟
وهرعنا خلفك — فلتعقر ناقتك العرجاء
صفقنا لك في إكبار — يسقط شأنك بين الناس
فاذا خنجرك الخائن — ويهوي حكمك في الدنيا
تغرسه غدرا — بأبابيل وبالرعد وبالاحجار
في ظهر الحرية — تبتسم الدنيا ما أجملها
تقتلها، تخنقها — ينتصر الاحرار

يوما بعد أخر تتبدد مزاعم الاصلاح

مرّت الذكرى المشؤومة لانقلاب الحكم على الوعود التي قطعها، وسمح لنفسه تغيير الدستور التعاقدي بينه وبين الشعب. هذه الذكرى لم تفت في عضد شعبنا، ولم تحد من عزيمته وإصراره لنيل حقوقه المشروعة، لقد كان هناك فرصة للنظام ليقترب من الناس، ويشد من حبل الثقة بينه وبينهم، لكنه ضيعها على نفسه ورضي أن يرجع الأمور الى ما كانت عليه في بداية التسعينات. ومنذ ذلك التاريخ اصبح الحكم يتخبط يوما بعد أخر بمراسيم بقوانين مجحفة، وممارسات عملية لا تزيد الأمور الا اختناقا والوضع تأزما. ولعل ما يحسب له فقط هو الاستجابة للضغوط الشعبية بالسماح المحدود بهامش من حرية التعبير، وهذا الهامش المحدود يوفر مشاركة شعبية شكلية تسمح للمواطنين بالكلام ولكنها لا تحل مشكلة ولا تغير واقعا، لانها باختصار لا تلقى آذانا صاغية. ولكي نكون أقرب للواقع، لنسلط الضوء على بعض القضايا:

الأزمة الدستورية: فشل الحكم حتى اليوم في ايجاد آليات مناسبة للحوار حول هذه المسألة المحورية مع الشعب الذي يعتبرها شعبنا برموزه ومؤسساته الفاعلة كالجمعيات الأربع مسألة أساسية لا يمكن بأي حال من الأحوال التنازل عنها لتترتب كل المسائل الاخرى عليها. وليت الحكم استفاد من تجارب الدول الأخرى في ذلك. فليس بعيدا عنا ما حدث مؤخرا من حوار بين رئيس قرقيسيا وممثلي المعارضة من توافق حول تعديل الدستور بالشكل الذي أرضي الطرفين. ان شعب البحرين واع لهذه المسألة وأهميتها، فهو لن يقبل بدستور الملك، ومن الضروري أن يسعى النظام لحلحلة هذا الوضع، قبل أن تزداد النقمة التي تتصاعد باستمرار.

البطالة: تبدو البطالة العنوان الأكبر للوضع الاقتصادي المتردي في البحرين. واذا كان هناك تصريح من مسؤولي وزارة العمل ممن ينتسبون للعائلة الحاكمة يتهم فيه العاطلين بالتسيب وعدم الرغبة أو عدم الكفاءة، فأن هذا المسؤول فشل في اعطاء مبرر مقنع لعدم توظيف العاطلين في وزارتي الداخلية والدفاع المكتظتين بالأجانب بدلا من لوم العاطلين أو القطاع الخاص. ان من شأن اصدار التهم جزافا بهذا الشكل بدلا من ايجاد حلول جذرية لهذه المسألة ان يؤدي ليس الى التملل و الاحباط لدى العاطلين فحسب، بل لاثارة القطاع الخاص الذين تفرض عليهم قيود كثيرة لتوظيف البحرينيين، ولكنهم يرون كيف أن القطاع الحكومي (وبالخصوص الوزارتين السابقتين) لا يلزم نفسه بشيء من ذلك. وفي هذا السياق أيضا، ليس من الصعوبة أن يلحظ المرء عدم جدية النظام في حل المسائل ذات الصلة من مثل الفري فيزا، والتأمين الاجتماعي للعاطلين عن العمل، تفضيل الأجانب في بعض المواقع ... الخ.

ملاحقة المعذبين: تبدو هذه المسألة وكأنها من المسائل المهمة التي تعكس مدى جدية النظام في مسألة الاصلاح. لقد أعادت مسائل من مثل تهريب وإعادة المجرم فليفل وإصدار مرسوم ٢٠٠٢/٦٥ اسم البحرين في سجلات منظمات حقوق الانسان التي سعى النظام لاستغفالها. ولكن الله ناصر المظلومين ولن يقبل حتى يعود الحق الى أهله ويقتص للضحايا من الجلادين. ان سعي شعبنا السلمي والمتواصل واعتصامات المتضررين وأهالي الشهداء والمتعاطفين معهم، دليل على الضمير الشعبي المتوقد الذي لن يرضى بأقل من الاقتصاص العادل. اما النظام فعليه أن يبحث عن وسيلة يرجع بها الحق الي نصابه.

التجنيس السياسي: لا تسال فصول عملية التجنيس متواصلة. ولم ير الشعب حتى الان تحركا من النظام لطمأنتهم وهم الذين يختلطون بالمجنسين يوما بعد أخر. وكأن النظام لا يعلم عواقب ذلك، او كأنه لا يرى تبعات ذلك على المدى الطويل بما في ذلك تجارب بعض الدول الخليجية المجاورة.

الفساد الاداري: ويتمثل في كثير من الصور من ابرزها التمييز وعدم تكافؤ الفرص. والاخيرة من المسائل التي لا تقل أهمية عن سابقاتها لما تسبب من آلام وغبن شديدين. فالتعيينات الأخيرة في كثير من القطاعات تؤكد استمرار السياسة التي كان معمولا بها في الحقبة السوداء الماضية. بل أن النظام ماض في تلك السياسات والسياسات التي ابتدعها هو من مثل خلفنة المناصب التي ما انفكت وتيرتها يوما. ولعل في تعيين رئاسة جامعة البحرين أخيرا أكبر مثال على ذلك. تلك الجامعة الحكومية الوحيدة التي عجز النظام، من جهة أخرى، أن يفتح أبوابها لكي توظف أبناء البحرين من غير تمييز.

الفساد المالي: لا يوجد ما يدعو للتفاؤل حول هذه المسألة، وفي أمور من مثل قانون المناقصات الممسوخ وفضائح إرساء بعض المناقصات مؤخرا وعدم التزام مبدأ الشفافية وملف البنوك وملف استثمارات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، الخ، ما يدعو للتشاؤم وعدم الثقة بوجود توجه صادق لمواجهة هذا النوع من الفساد. ويبدو أن ذلك غير ممكن الآن في غياب سلطة رقابية مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية.

عدم الجدية في مسألة الشراكة الشعبية في صنع القرار: مع احترامنا للمخلصين الذين دخلوا تجربة المجالس البلدية بحسن نية ومن أجل التغيير، فأننا نلحظ أن النظام يعمل على التصريح هنا بشيء، ربما ليخفف من الضغط الإعلامي الذي تمارسونه، ولكن الممارسات العملية تنتقص من صلاحياتكم المنتقصة أصلا، ومن ذلك مسألة صلاحيات الادارة العامة للخدمات المشتركة. وفي ذلك أيضا ما يبطل مقولة امكان التغيير من الداخل التي سعى البعض لترويجها إبان انتخابات اكتوبر. ان هناك الكثير من القضايا الأخرى من مثل الطائفية السياسية وغيرها التى لا يبدي النظام مسعى صادقا لحلها مع الشعب. ومما يزيد الوضع سوءا ممارسة النظام لسياسة الخداع والتشويش القديمة الجديدة مع اختلاف في المفردات، فمن التخريب والارهاب والدعم من الخارج ... الخ، الي الديمقراطية ومحاربة الفساد والمعارضة من تراب الوطن... الخ. فما الفائدة من الديمقراطية اذا لم تفعل بشكل صحيح قائم على دستور تعاقدي يقوم على فصل السلطات؟ وما هي أشكال الحرب على الفساد الذي ينخر في اقتصاد البلد على مرأى ومسمع شبه يومي؟ وما هو المردود من ذكر المعارضة في غياب اي حوار معها ذ في غير وقت الأزمات أو التوجه لإشراكها في ادارة أمور الناس على الأرض؟ شعب البحرين واع لكل تلك القضايا وهو مصمم على تغييرها.